معوقات التخطيط والتنمية الاجتماعية – دراسة نظرية تحليلية

فاطمة عماد حسن المعموري
Anas Abbas@gmail.com
ا.م.د. انس عباس غزوان الطائي
جامعة بابل/ كلية الآداب

الملخص

يعد التخطيط الاجتماعي أحد أبرز مقومات النهوض بواقع مجتمعات الدول وتقدمها وتطورها وخاصة الدول النامية اذ لا سبيل لها للتطور إلا من خلال إعداد أو صياغة خطط ومشروعات شاملة لنواحي الحياة الاجتماعية كافة , ونلاحظ أن هناك دور لتخطيط في عملية التنمية والذي يتمثل في وضع الخطط الاستراتيجية وتنظيم الجهود و يساهم أيضا في متابعة وتقييم النتائج ويعمل على تحقيق التنمية من خلال المشاركة المجتمعية , وأن العملية التخطيطية دائما ما ترفد التنمية الاجتماعية بمشروعات تنهض بواقع المجتمع , سواء كان مجتمع محلي أو مجتمع أكبر وهو الدولة ككل طالما الامر يتعلق بالمجتمعات المحلية, فأننا نحتاج تخطيطاً وتنميةً اجتماعية على مستوى محلي اضافة الى التخطيط والتنمية الاجتماعية على مستوى مركزي ,لكن هذا الأمر في دول العالم الثالث يلاقي مجموعة من المعوقات, هذه المعوقات تختصر ما بين اجتماعية واقتصادية وسياسية وثقافية و لأن الامر يتعلق بمحافظة بابل فهي تعاني من العديد من المعوقات, كوننا نعد واحدة من البلدان النامية فهذا الامر ينعكس علينا سلباً.

كلمات مفاتيح: المعوقات، التنمية الاجتماعية، التخطيط

Obstacles to planning and social development – an analytical theoretical study

Fatima Imad Hassan Al-Mamouri
Assistant Professor Doctor
Anas Abbas Ghazwan Al-Taie
University of Babylon/ College of Arts/ Department of Sociology

Abstract

Social planning is one of the most prominent components of the advancement, progress and development of the societies of countries, especially developing countries, as there is no way for them to develop

except through the preparation or formulation of comprehensive plans and projects for all aspects of social life. We note that planning has a role in development, which is represented in setting strategic plans and organizing efforts that also contributes to It follows up and evaluates the results and works to achieve development through community participation, and the planning process is always supplemented with social development with projects that advance the reality of society, whether it is a local community or a larger community, which is the state as a whole, as long as the matter is related to local communities, so we need planning and social development at the local level, in addition.

Keywords: obstacles, social development, planning

المقدمة

يعد المجتمع العراقي أحد مجتمعات الدول النامية التي تعاني بمجملها من وجود معوقات للتنمية وهذه المعوقات تحد من الخطط والمشاريع الساعية إلى إنجاح عملية التنمية الاجتماعية في كافة مجالاتها. فبرغم من وجود العملية التخطيطية, وبغض النظر عن حالة تطورها إلا أن المعوقات لازالت تقوض من عملية التخطيط المباشر لكل ما تم رسمه في العملية التخطيطية وهناك عدة معوقات مؤثرة بعملية التنمية الاجتماعية منها: المعوقات الاجتماعية, والاقتصادية, والسياسية والثقافية, التي تمثلت بارتفاع نسبة الامية, ومشاكل التعليم, وتهميش المرأة, والتي ترتبط ارتباطاً تاماً بمشكلة التضخم السكاني وزيادة الضغط على الخدمات المتوفرة التي لا تستوعب هذه الاعداد مما ولد معوقات اخرى كارتفاع في نسب البطالة والفقر والفساد المالي والاداري وعدم الاستقرار السياسي الذي أَدى بدوره إلى انخفاض مستوى الاستثمار في المحافظة وقد سلطنا الضوء على أبرز المعوقات في المؤسسات وهي التخلف الاداري ,والتمسك بالإجراءات التقليدية, وغياب الديمقراطية ,مما جعل المسؤولين على التخطيط يسيرون وفق نظام بيروقراطي وافكار بدائية بسيطة التي كان من المفترض تطويرها والاستعانة بالكفاءات الشبابية في المحافظة. وتدعيم افكارهم وابتكاراتهم الحديثة والمتطورة من اجل النهوض بواقع المحافظة .

الفصل الأول

الاطار العام للدراسة

تمهيد:

يمثل الإطار العام للدراسة نقطة الارتكاز التي يستند اليها الباحث في الشروع بدراسته العلمية، وتبدا بتحديد مشكلة الدراسة وأهميتهما وأهدافها ومفاهيمها، وهذه المقدمات تعد مهمة في البحث

العلمي ذلك فصول الدراسة الرئيسة بجانبها النظري والميداني تبدأ مع بداية الاطار العام لموضوع البحث، والذي سيكون بمنزلة الأساس الذي ستؤسس على ضوئه باقي الفصول، وعلى اساس ذلك تضمن هذا الفصل مبحثين، تناول المبحث الأول : مشكلة واهمية واهداف الدراسة بثلاث فقط مترابطة معرفيا وعلميا، فيما تناول المبحث الثاني تحديد المفاهيم والمصطلحات العلمية للدراسة .

المبحث الأول

العناصر الأساسية للدراسة

أولاً: مشكلة الدراسة.

تعد قضية ضعف وسوء تطبيق برامج التخطيط وتأثيرها كمعوق للتنمية الاجتماعية في العراق من ابرز الموضوعات التي يعاني منها مجتمعنا في الوقت الحاضر ,منها محافظة بابل كمجال لدراستنا التي اوصلتنا إلى حقيقة موضوعية واقعية تؤشر إلى أن مشروعات ما يرتبط بالتنمية إنما هي موضوعات حبيسة فكرة عدم التطبيق الامثل لكل ما يتعلق بالتخطيط من برامج وخطط واستراتيجيات مقترحة وهذا الامر لم يكن بالجديد بحكم وجود جملة من المعوقات التي راكم فعل تأثيرها السلبي لكل ما يرتبط بمجالات التنمية من مشروعات واجبة التطبيق خلال فترة محددة. بمعنى اَخر نقول إنَ المعوقات بمختلف تصنيفاتها إنما مقيدات نتجت عن سوء التوظيف لمقومات القوة التي تمتلكها مدينة بابل ,وتحويلها الى قدرات معرفية وبشرية تخدم التخطيط ودوره في تطبيق برامج التنمية على أحسن وجه.

الاهمية

حاولنا إبراز أهمية الموضوع من خلال قراءة المفهوم وكل ما يرتبط به من رؤى تنظيرية على وفق ما يراه العالم روبرت ميرتون , وصولا إلى التعرف على ما يرتبط بهذا المفهوم من معوقات تؤثر سلبا على عملية التنمية الاجتماعية في محافظة بابل , وتوفر هذه الرسالة بتواضع الارضية العلمية التي يمكن للباحثين أن يستندوا إليها لاسيما إذا ما أرادوا البحث في مجال التخطيط ومعوقات التنمية الاجتماعية.

أهداف البحث.

أن كل الابحاث والرسائل العلمية تختار لها المواضيع من أجل التحقق والتعرف على مشكلة هذه المواضيع وتحديد أهدافها التي ستعود بالأثر الايجابي على وعي المجتمع بمشكلاته, وإدراكه لكيفية تجاوزها والفكاك منها، ولهذا فان لموضوع الرسالة مجموعة من الأهداف يمكن تلخيصها في الآتي:

أ- التعرف على نوع المعوقات التي تحول دون سير التنمية الاجتماعية بالشكل المخطط له.

ب- الكشف عن أثر تلك المعوقات السلبية التي تعرقل عملية التنمية الاجتماعية في محافظة بابل.

ج- التعرف فيما اذا كان التخطيط هل هو معوقاً من معوقات التنمية؟ ام نتيجة لتأخر الفعل التنموي..؟

المبحث الثاني

تحديد المفاهيم والمصطلحات العلمية للدراسة

يعد تحديد المصطلحات العلمية أمرا ضروريا في البحث العلمي, إذ يجب على الباحث أن يعمل على تحديد أهم المفاهيم المستعملة, وكل ما اتسم هذا التحديد بالدقة والوضوح سهل على القارئ إدراك المعاني والأفكار التي يريد الباحث التعبير عنها ويمكن توضيح هذه المفاهيم بالشكل الاتي. [١]

أولاً: - المعوقات

المعوقات لغة: عاقة عن الشيء – عوقاً :منعه منه وشغله عنه فهو عائق ,عوق للعاقل ولغير العاقل عوائق وهي عائقة ,عوائق الدهر : شواغله وأحداثه .

(تَعَوَّقَ): امتنع و تشبط .

(العَوْقُ) الأمر الشاغل والذي لا خير عنده .

(العَوْقَةُ) : الذي يعُوِّق الناَس عن الخير.[٢]

المعوقات اصطلاحا: إنها مجموعة من العوامل تعوق أهداف الإدارة من خدمات وإنتاج وتنشأ عن سوء التنظيم أو خفق الاشراف أو عدم صلاحية الأفراد. [٣]

التعريف الاجرائي للمعوقات: ويقصد بها الصعوبات أو المشاكل التي تواجه العمل والتي تعيق تحقيقه أو تنفيذه وقد تكون هذه المعوقات اجتماعية ,او اقتصادية ,او سياسية ,او ثقافية والتي تعمل على احداث خلل في نسق معين من انساق المجتمع مما يؤدي إلى صعوبة تحقيق الاهداف المراد تحقيقها.

ثانيا :-التخطيط

التخطيط في اللغة " يعني التسطير، التهذيب :التخطيط كالتسطير, نقول :خططت عليه ذنوبه أي سطرت وفي حديث معاوية بن الحكم :إنه سأل النبي (ص),عن الخط فقال :كان نبي من الانبياء يَخُطّ فمن وافق خطه علم مثل علمه .[٤]

[١] عبد الباسط محمد حسن, اصول البحث الاجتماعي، مكتبه الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٧١، ص ١٧٢

[٢] ابراهيم مصطفى , احمد حسن الزيات وأخرون, معجم الوسيط , مكتبة المرتضوى , ط٢ ,١٢٢٧هـ , ص ٦٣٧

[٣] احمد زكي بدوي , معجم مصطلحات العلوم الاقتصادية , دار الكتاب المصري ,القاهرة , ١٩٨٤ م , ص ٩٦

[٤] ابن منظور , لسان العرب , ط٤ ,دار صاد, ج٥ ,بيروت ,٢٠٠٥م ,ص١٠١

وقد تعددت تعاريف, مفهوم التخطيط, وتناوله العديد من العلماء نذكر من أهمها إذ يرى إنه, عملية مقصودة وواقعية يشترك بها الفراد والجماعة ويتضمن إحداث حالة من التوازن بين الهدف والمورد والزمن.[١]

كما يعرف على أنه" عمل ذهني يعتمد على التفكير العميق والرؤية الصائبة التي يستخدمها المخطط في رؤية حاضره ومستقبلهُ" .[٢]

ثالثاً:- التنمية :

التنمية لغة:" فهي تشير الى الزيادة والرفع وكلمة التنمية مشتقة من المصدر نموّ, فيقال :فلان نمىّ ذاكرته ، أي طورها وزاد من قوتها ،ويقال :تنمية المحاصيل والانتاج الزراعي ،أي تكثيره وزيادته ، ويقال :نمت النّار, أيْ اشتعلت وزاد توقّدها ولهبها".[٣]

ويمكن تعريف التنمية على أنها :"عملية تغير في البنية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمع, تسعى أساسا لرفع مستوى السكان في كافة الجوانب, أي تعنى الارتقاء الحقيقي بالمواطن, بما يعنيه ذلك من زيادة في الدخل والتطور الايجابي في سلوكياته وتصرفاته".[٤]

وتعني أنها" العملية الواعية والموجهة لإيجاد تحولات هيكلية تؤدي إلى تكوين قاعدة واطلاق طاقة إنتاجية ذاتية, يتحقق بموجبها تزايد منتظم في متوسط إنتاج الفرد وقدرات المجتمع ضمن إطار من العلاقات الاجتماعية, و الذي يؤكد الارتباط بين المكافأة والجهد ويعمق متطلبات المشاركة مستهدفاً الاحتياجات الأساسية وضمان الأمن الفردي والاجتماعي". [٥]

التعريف الاجرائي للباحثة: هي عملية تغيير مقصود وموجه يهدف إلى إشباع حاجات الافراد وتحسين ظروف معيشتهم وهي عنصر اساس للاستقرار, والتطور الانساني, والاجتماعي بشكل شامل أو جزئي هدفها الاساس تحقيق الرفاه والاستقرار والتطور مما يتوافق مع الاحتياجات والامكانيات الاقتصادية والاجتماعية والفكرية للمجتمع.

[١] منى عويسي و عبلة الأفندي ,التخطيط الاجتماعي والسياسة الاجتماعية ,ط١ ,دار الفكر العربي ,القاهرة , ١٩٩٤ ,ص٥٢

[٢] سعود محمد النمر , الادارة العامة والاسس والوظائف , مكتبة الشقري , الرياض ,١٩٩٢م , ص٨٨

[٣] ابن منظور , لسان العرب , حرف الميم , مادة نما , ج ١٤ , ط١ , بيروت , دار صاد , ٢٠٠٣

[٤] ابو الحسن عبد الموجود إبراهيم أبو زيد : التنمية الاجتماعية وحقوق الانسان , المكتب الجامعي الحديث ,٢٠٠٩, ص ١٨

[٥] علي الكواري , التنمية العربية الواقع الراهن والمستقبل ,بيروت ,مركز دراسات الوحدة ,١٩٨٤, ص ٧٠

رابعا:-التنمية الاجتماعية :تعني تنمية طاقات الفرد إلى أقصى حد مستطاع , أو أنها تعني إشباع الحاجات الاجتماعية للأفراد أو الوصول بالفرد الى مستوى معين من المعيشة و يتحقق من خلاله اشباع الحاجات الفردية والاجتماعية[١]

وتعرف ايضا: على انها التغير المؤسسي المخطط من أجل أحداث أفضل ملائمة بين الحاجات الإنسانية والسياسات الاجتماعية والبرامج الاجتماعية من أجل اشباع حاجات أفراد المجتمع وتحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية لهم.[٢]

التعريف الاجرائي للباحثة: وهي عملية تكاملية تشمل جميع الجوانب الاجتماعية من اجل تحقيق التنمية وذلك من خلال رفع المستوى الصحي والتعليمي والثقافي للأفراد وتحسين المستوى المعيشي لهم والعمل على الحد من المشكلات الاجتماعية التي يعاني منها المجتمع أو القضاء عليها من خلال العمل على إيجاد السبل الكفيلة لمعالجته.

التخطيط والمعوقات المحددة لعملية التنمية الاجتماعية

تمهيد

إن أول ظهور لمصطلح التخطيط كان عام ١٩١٠م ,وقد ذكره(كريستيان شويندر) الاقتصادي النمساوي في مقال له، فبعد أخذ الاتحاد السوفيتي بمبدأ التخطيط الشامل عام ١٩٢٨ م شاع استعمال المفهوم, وبالرغم من البداية الحديثة نسبيا للتخطيط كعلم، الا إن الممارسة الفعلية له قديمة قدم الحياه الانسانية ,لأن عمليه إتخاذ الإجراءات في الحاضر لجني الثمار في المستقبل هي من الممارسات التي تمتد عبر التاريخ و الى مختلف العصور ومع نشأة الانسان على هذا الكوكب وقد ادركت الكثير من المجتمعات أهميه استخدام التخطيط كأسلوب ومنهج التنمية البشرية من خلال إحداث المواءمة بين احتياجات المجتمع وامكاناته المادية والبشرية.[٣]

ويقصد بالتخطيط: - انه طريقة الحل أو مرحلة إعداد القرار للقيام بأنشطة عملية منظمة تحاول إختبار الوسائل المناسبة لتحقيق هدف معين في فترة زمنية معينة.[٤]

اهداف التخطيط

١- العمل على وضع خطط متقدمة للمساعدة في حل المشكلات الاجتماعية وتطوير الحلول المناسبة ومعالجتها

٢- تهدف الخطة الاجتماعية إلى تعزيز نقاط القوة في المجتمع من خلال البحث والتحليل للواقع والبيئة الاجتماعية . [١]

[١] سعود بن حسين الزهراني , مشكلات التنمية الاجتماعية في المملكة العربية السعودية , ط١ , ١٤٢٦ هـ ,٢٠٠٥ م ,ص ١٥

[٢] مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية، الهيئة الوطنية للبحث العلمي، المجلد التاسع، العدد الثالث، ص ٧٢

[٣] مجيد الكرخي: التخطيط الاستراتيجي المبني على النتائج، مطبعه الريان، قطر، ٢٠١٤، ص ١٧

[٤] عبد الله العقيل : سياسه التعليم ونظامه في المملكة العربية السعودية , مكتبه الرشيد , الرياض ,٢٠٠٥م , ص ١٣٤

٣-تساهم الخطة في ربط التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية لنقل المجتمع من حالة إلى حالة أفضل .[٢]

٤-تحدد الخطة الطرق المختلفة لمحاولة تحقيق الأهداف التي يجب تحقيقها في المجتمع ، مثل رفع المستوى المعيشي للأفراد للحد من ظاهرة البطالة .[٣]

٥-يعتمد التخطيط على التنبؤ بما هو المستقبل وتحديد الأنشطة والإجراءات التي يجب القيام بها لمواجهة حل المشكلات للمؤسسات والمجتمع ، واتخاذ القرارات السابقة.[٤]

معوقات التنمية

تعد معوقات التنمية هي: العوامل التي تؤدي إلى الانحراف عن النموذج التنموي المثالي وتعيق من تحقيق الأهداف التي تسعى إليها التنمية، وهي :عبارة عن نزعات سلوكية سلبية. وتعد معوقات التنمية أحد الأسباب التي تجعلها تقف عائقاً أمام تقدم الشعوب، كما أنها نوع من المقاومة الثقافية التي تواجه عملية التخطيط ويرجع ذلك إلى أن المخططين الذين يخططون للتغيير قد يصطدمون مع أفراد المجتمع و سلوكياتهم مما قد يحول دون تحقيق الأنماط السلوكية التي يرغبون في اتباعها وبصفة عامة فإن العقبات تشكل تحدياً أمام محاولات التقدم في المجتمعات المتخلفة، ومن هذه العقبات هي المعوقات الاجتماعية , والاقتصادية ,والسياسية , والثقافية وسوف نتطرق لها كالاتي :-

ومن أهم المعوقات الاجتماعية :

١- الامية

احد العوامل الرئيسة التي ادت الى انتشار الأمية في معظم البلدان العربية هو عدم تقدير أهميه التعليم بالدرجة الاولى مقارنة بالمشاكل الاقتصادية والاجتماعية الاخرى, وعدم الاهتمام بالّيات جميع الجوانب العلمية والتعليمية, وعدم الكفاءة, وعدم الربط بين التعليم والخطط التنموية اذ نلاحظ إن الفرد الذي ينشأ في جو أسري متخلف أي يعاني من الامية ويكون غير متشبع في قيم الدين والاخلاق والعلم ينشأ منحرفاً خلقياً مما تنعكس اثاره على حياته الاجتماعية وبالتالي يؤثر على الاسرة ومن ثم المجتمع ويعيق التنمية[٥]

[١] بيومي محمد ضحاوي : رضا ابراقيم , التخطيط الاستراتيجي في التعليم "رؤى مستقبلية ونماذج تطبيقية " , دار الفكر , القاهرة ,٢٠١١م ,ص ١٢- ١٣

[٢] احمد علي الحاج محمد : التخطيط التربوي الاستراتيجي "الفكر والتطبيق " , الطبعة الاولى , الاردن , دار المسار للنشر والتوزيع , ٢٠١١م , ص ٧٧

[٣] مدحت محمود العقاد : مقدمة في التنمية والتخطيط ,دار النهضة العربية للطباعة والنشر , بيروت , ١٩٨٠ ,ص ١٨٨

[٤] حسين محمد عودة, أحمد مجيد : أثر الاختيار في الموارد البشرية لتحقيق أهداف التخطيط الاستراتيجي (دراسة ميدانية لآراء فنادق النجف الاشرف ,مجلة الادارة والاقتصاد ,ع٧٤ ,العراق ,٢٠٠٩ ,ص ١٢٦-١٥٨

[٥] منير المرسي سرحان: في اجتماعيات التربية، دار النهضة العربية، بيروت، الطبعة الرابعة، ٢٠٠٣، ص ١٨٤.

2- التضخم السكاني غير العقلاني-:

من مظاهر فشل الخطط والمشاريع التنموية المختلفة في المجتمع ظاهرة التضخم السكاني ، خاصة في الدول النامية ، وما ينتج عن ذلك من انتشار ظاهرة التفاوت الاقتصادي وضعف الخدمات وازدهار الازمات والفقر ..الخ , والتي تأتي بسبب التفاوت في معدل النمو السكاني بسبب عوامل مثل الولادة والوفاة والهجرة عن بقية دول العالم المستقرة[١]

ولا تكمن مشكلة السكان في النمو السريع للسكان في ضوء النمو الاقتصادي البطيء فحسب ، بل تكمن أيضا في الجوانب الأخرى المتعلقة بالنمو والحجم والتوزيع والتكوين الديموغرافي ، وخصائصها، من أهم القضايا التي تعيق حركة التنمية هي ,انخفاض المستويات الاقتصادية والصحية ، وانخفاض توزيع الخدمات ، والنمو السريع في المدن المحلية ، وتزايد عدد السكان في سن العمل بسبب هيكل التركيب للشباب ، وانخفاض مساهمة المرأة في القوة العاملة ، وزيادة الضغط على التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية.[٢]

ويمكن أن يؤثر التضخم السكاني أيضا على المؤسسات المالية في البلاد ، مما يؤدي إلى تقلبات في أسعار العملات الرئيسية[٣]

ثانياً :-المعوقات الاقتصادية

تمثل الامكانات اللازمة للتنمية الاجتماعية التي تشمل المقومات الاقتصادية والمالية معوقا يواجه عملية التنمية في الامكانيات الاقتصادية على الرغم من كونها الاداة التي تجعل المشاريع حقائق وتترجمها على الواقع من خلال سهوله التغلب عليها بصوره اسهل من التغلب على المعوقات الاخرى شرط ان لا تكون المعوقات الاخرى قائمة ويمكن تحديد عدد من المعوقات الاقتصادية التي تواجه عمليه التنمية الاجتماعية في العراق والتي تمثلت ب:

1- القوى العاملة (رأس المال البشري)

راس المال البشري:- ويقصد بها المعارف والمهارات والقدرات الصحية التي تتراكم لدى الاشخاص على مدار حياتهم بما يمكنهم من استغلال امكاناتهم كأفراد منتجين في المجتمع.[٤]

[١] وسن كريم عبد الرضا: نمو السكان في العراق وانعكاساتها البيئية، جامعه بغداد، كليه التربية ابن رشد للعلوم الانسانية، قسم الجغرافيا، العراق، ٢٠١٨، ص ٤٩

[٢] عبد الله محمود محمد: بدر صالح العبدي محمد، السكان ومعدلات النمو السكانية في المملكة العربية السعودية واثرهما على التنمية في ظل رؤيه ٢٠٣٠، المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة، جامعه الازهر، العدد الحادي والعشرون، ٢٠١٩، ص ٥٨٣

[٣] رضا عبد الجبار، فاهم محمد جبر: نمو السكان في العراق والعوامل المؤثرة فيه للمده(١٩٧٧_ ٢٠٠٧) جامعه القادسية، كليه الاداب، قسم الجغرافيا، ٢٠٠٨، ص ١٢

[٤] ( ) المصطفى بنتور: منهجيات بناء وحساب مؤشرات راس المال البشري مع الاشارة الى وضع الدول العربية، صندوق النقد العربي، الامارات العربية المتحدة، اكتوبر ٢٠١٩، ص ٧

من ابرز معوقات القوى العاملة في العراق مشكله الاجور, ومساله التدريب ,والمستوى التعليمي, وتوزيع العاملين, ومشكله السكن ,والنقل ,والخدمات الصحية, وعلاقات العمل ,بالإضافة الى سياده ظاهره البيروقراطية في المنظمات و المؤسسات.[١]

كذلك تؤدي هجرة العمالة الكفؤة إلى الخارج إلى انخفاض هذه النسبة في بلدانهم اقتصاديا ، واستفادة الدول الأجنبية التي يتواجدون فيها منهم ، بدلا من تنمية اوطانهم .[٢]

2- انخفاض حجم الاستثمار الاجنبي

مفهوم الاستثمار الاجنبي يعرف بانهُ عباره عن انشاء مشروعات جديده في الدولة المضيفة أو الاضافة الى رصيد الآلات والمعدات بواسطه المستثمرين الاجانب أو شراء المستثمرين الاجانب للشركات المحلية في الدولة المضيفة غالبا ما تكون ١٠% او اكثر من اصول الشركة ويتسم هذا المفهوم بالشمولية.[٣]

من أبرز الأسباب التي تحول دون جذب الاستثمار الاجنبي المباشر في المجتمع العراقي هو عدم الاستقرار السياسي, والأمني وهروب المستثمرين العراقيين بأموالهم إلى دول الجوار.[٤]

بالإضافة إلى ضعف الخدمات والبنى التحتية، خاصة في القطاع المصرفي ،و نقص خدمات الكهرباء والمياه والاتصالات والطرق وهي عقبات مهمة أمام الاستثمار، مما يؤدي بدوره إلى تفاقم مشكلة البطالة والفقر.[٥]

3- الفساد المالي والإداري

يمثل الفساد المالي والاداري عملية انتهاك القانون والنظام ، من أجل تحقيق مصالح قد تكون سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية لفرد أو مجموعة معينة[٦], ويتمثل الفساد المالي في سلسلة من الانحرافات التي تسبب إهدار الأموال العامة ، بما في ذلك الجريمة المنظمة وتجارة الأسلحة

[١] علي جاسم العبيدي، ماهر صبري درويش: المشاكل التي تواجه القوى العاملة في العراق(دراسة ميدانيه لبعض الشركات الصناعية في المنطقة الوسطى بغداد، بابل، كربلاء المقدسة)، مجله الادارة والاقتصاد، العدد الخامس والثمانون، الجامعة المستنصرية، كليه الادارة، قسم اداره الاعمال، ٢٠١٠، ص ٥٣- ٥٥

[٢] عبد الستار العلي واخرون: المدخل الى اداره المعرفة، الطبعة الاولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، ٢٠٠٦، ص٣٣٤

[٣] حسان خضر: الاستثمار الاجنبي المباشر، تعاريف وقضايا، المعهد العربي للتخطيط، سلسله جسر التنمية العدد ٣٢، الطبعة الرابعة، الكويت، ٢٠٠٤، ص ٧٦

[٤] هناء عبد الغفار سامرائي: الاستثمار الاجنبي المباشر والتجارة الدولية، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٢، ص ١٥٦

[٥] محمد علي زيني: الاقتصاد العراقي الواقع الحالي وتحديات المستقبل، سلسله محاضرات، الامارات، مركز الامارات للدراسات الاستراتيجية، ابو ظبي، ٢٠٠٦، ص ٥٣

[٦] محمد علي زيني: مصدر سابق، ص ٥٩

والتهرب الضريبي والجمركي [١], ويعيق الفساد عملية الاستثمار من خلال(الرشوة) والرسوم غير القانونية ، ويعيق السعي وراء المصالح الشخصية للأشخاص الفاسدين ، وهذا يؤدي إلى إساءة استخدام تخصيص الموارد[٢]

ان للفساد المالي والاداري تأثيراً كبيراً في التنمية بكل ابعادها فهو يعد اكبر معوق [٣]لها على الرغم من التبريرات التي يتبناها المستثمرون في الدول النامية والقائمة على حجه ان الفساد وسيله للحصول على المنافع التي لا يمكن المرء من الوصول اليها والطرق القانونية فهو يعمل من وجهه نظرهم على تخصيص الموارد ورفع قيمه الارباح وتفادي القوانين وتسهيل الخدمات والاجراءات الادارية وربح تكلفه الوقت من خلال تذليل القوانين والقيود الموضوعة[٤]

إن انتشار ظاهرة الفساد الإداري والمالي، والتي تتمثل في حرمان غالبية الناس من الخدمات الضرورية من المياه والكهرباء والمشتقات النفطية بأنواعها ، وأخذ المال العام والذهاب إلى الحسابات الشخصية للمسؤولين و الحكوميين ، لذلك تركزت أموال ضخمة في أيدي فئات صغيرة من المجتمع ، أدى إلى زعزعة استقرار كيان الدولة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية[٥]

ثالثا:- المعوقات السياسية

ان لكل نظام سياسي معوقات تحد من فاعليته وهذه المعوقات تختلف باختلاف العوامل الذاتية للنظام وتتمثل بالتركيبة السكانية, ومقدار ونسب الثروات الطبيعية ,وتعددها ومستوى التنمية التي ينتهجها النظام السياسي ,والعوامل الموضوعية التي تتمثل بالعامل الخارجي, وعلاقه النظام السياسي بالأنظمة السياسية المجاورة ,وعلاقته بالمنظمات الاقليمية والدولية وغيرها.

1- عدم الاستقرار السياسي

يؤثر عدم الاستقرار السياسي على النظام من خلال انهيار الإطار المؤسسي ,وحل العنف بدلا من طاعة السلطة ، لتغيير الناس والسياسات أو للوصول إلى السلطة. ويرجع ذلك إلى

[١] زين العابدين محمد الدباج: الفساد الاداري والمالي والاستثمار الاجنبي المباشر(دراسة تحليليه لحاله العراق)، مركز العراق للدراسات، بغداد، ٢٠١٧، ص ٣٢٤

[٢] حسن كريم الذبحاوي : مناخ الاستثمار في العراق، بحث منشور في محله الفري للعلوم الاقتصادية والادارية، كليه الادارة والاقتصاد، جامعه الكوفة، المجلد الخامس، العدد ٢٣، السنه الثامنة، ٢٠١٣، ص ٤١

[٣] -C.Gray and D.Kaufmann ,Comuption and Economic Developmeent , Finunce and Development , March ,1998,p.8

[٤] سوزان روزاكرمان: الفساد والحكم، الاسباب، العواقب، والاصلاح، ترجمه فؤاد سروجي، دار الاهلية، عمان، ٢٠٠٣، ص ٥٠

[٥] هيثم كريم صيوان: فساد الطبقة السياسية في العراق(دراسة اقتصاديه) مجله المستقبل العربي، العدد ٣٨٩، تموز، ٢٠١١، ص ٦٧- ٧٠

الإجراءات التي تتجاوز الطرق المشروعة للتغيير السياسي ، والتي قد تشمل ممارسات العنف وأساليب القمع .[١]

إن عدم الاستقرار السياسي في الدول العربية الذي كان بسبب الحرب والصراع المسلح على السلطة الذي يخلق بيئة غير ملائمة للتنمية والتطور والاستثمار في هذه الدول ، ولهذا يعد هذا العامل من أهم العقبات.[٢]

يعد عدم الاستقرار السياسي حالة من التغيير السريع غير المنضبط أو الخاضع للرقابة والتي تتميز بزيادة العنف السياسي وتضارب الشرعية وتراجع سلطة النظام[٣], يؤدي عدم الاستقرار السياسي إلى انهيار الأمن وظهور العنف وأعمال الشغب والسرقات والأعمال القاتلة ، ومن ثم ينشأ شعور بعدم الأمان بين أفراد الشعب ، ويمكن أن ينشأ مثل هذا الموقف نتيجة للصراعات بين القوى السياسية والحزبية التي تحاول تحقيق مصالحها الخاصة على حساب المصالح الوطنية العليا[٤]، مما يزيد من احتمالية الخلافات السياسية الناجمة عن عدم الاستقرار السياسي المستمر.[٥]

٢-غياب الديمقراطية

ومن أسباب العقبات ونقاط الضعف في التنمية :هو انعدام او ضعف الممارسة والثقافة الديمقراطية، بسبب سيادة الديكتاتورية اي النظم القمعية التي تتمثل في معظم الانظمة السياسية الحاكمة في الشرق الاوسط ، الأمر الذي يؤدي إلى تجميد القوى المؤثرة اجتماعيا وثقافيا وسياسيا والتي يمكن ان تقود التنمية وتجدر الإشارة إلى أن هذه الأنظمة تتبع أساليب غسل الادمغة لغزو عقول الناس وتحويلها إلى معتقدات بديهية ، وكذلك استخدام وسائل القمع المعنوي[٦], والمادي للاتجاهات التي تهدف إلى تغيير اتجاهها وسياساتها ومحاربتها فلم تحقق الديمقراطية الزائفة في العراق سوى العنف الطائفي ,والارهابي ,والفقر, وانتشار السلاح والجريمة

[١] عبد الخالق داحش السمدة :(التعددية الحزبية وتأثيرها على الاستقرار السياسي في الجمهورية اليمنية للفترة ١٩٩٠م-٢٠٠٤م)، رساله ماجستير، جامعه ام درمان، ٢٠٠٤، ص٤٦

[٢] سليم الحصى: افاق التنمية العربية المستدامة في مجله المستقبل العربي، العدد ٣١٥، ٢٠٠٥، ص، ٦-٧

[٣] اكرم عبد القادر بدر الدين: الاستقرار السياسي في مصر(١٩٥٢- ١٩٧٠)، مجله السياسة الدولية، مؤسسه الاهرام، القاهرة، العدد ٦٩، تموز، ١٩٨٢، ص ٣٠

[٤] عبد الله احمد صالح الحسني: التحول الديمقراطي والاستقرار السياسي في اليمن(١٩٩٠_ ٢٠٠٣)، رساله ماجستير غير منشوره، في العلوم السياسية معهد البحوث والدراسات العربية، ٢٠٠٦، ص ٤٤

[٥] صالح جواد الكاظم، وعلي غالب العاني: الانظمة السياسية، وزاره التعليم العالي والبحث العلمي، جامعه بغداد، كليه القانون، بغداد، ١٩٩١، ص ٥٧

[٦] باقر سلمان النجار: الديمقراطية العصبية في الخليج العربي، دار الساقي للطباعة والنشر، بيروت، ٢٠٠٨، ص ٥٩

المنظمة وتكون هنا ديمقراطية تتسم بالظروف الطائفية والمذهبية ,وعدم الاستقرار السياسي والفوضى وتدني القيم الاجتماعية[١], كما هو الحال في المجتمع العراقي.[٢]

رابعاً :- المعوقات الثقافية

الثقافة سلطة، ربما غير مرئية و ربما غير واضحة، ولكنها سلطة تساعد أو تعوق المجتمع، تردع الأفراد و الجماعات، كما أنها كمفهوم قد تطورت من مفهوم غامض يخلط الثقافي بالحضاري، ألي أن أبرزها إدوارد تيلور في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر، أعطى للفظة (الثقافة) معني أنثروبولوجي سيطر عليها وحملها دلالاته، فهي عنده(ذلك الكل المتكامل الذي يشمل العقائد و القانون و العرف و الفن و الأخلاق، وكل القدرات والعادات الأخرى التي يكتسبها الإنسان من مجتمع معين).[٣]

الثقافة العربية تتخللها معوقات للتنمية، وهي مطروحة منذ زمن، بعضها كامن في مفهوم الحرية ، ونوع التعليم ، وشكل ممارسة الديمقراطية ،وهي مفردات ناقشها العرب منذ مطلع القرن الماضي، ولا زالوا يناقشونها دون الوصول ألي ما تطمح له نُخبهم من أهداف، مثلها مثل العمل في السياسة كلمات كبيرة و أفعال محدودة ,ويفترض البعض أن افتقاد أو قل ضعف الحرية الأكاديمية, و الممارسة الديمقراطية في التعليم ،أو ضعف الموارد المادية, هو الذي جعل من هذا الوطن العربي غير محقق للطموحات وبالتالي زاد من التخلف الذي نشاهده في المجتمعات العربية، قد يكون ذلك صحيح، ولكنها صحة جزئية ومن هذه المعوقات :-

1- التقاليد و الحداثية:

يؤكد بعض خبراء التنمية أنه من الصعب أو المستحيل تنفيذ برامج التنمية اللازمة إذا كان للمجتمع ميول تقليدية ، أي أن القيم والمعايير لم تخضع للتحديث ، وقد يعتقد البعض أن هناك تناقضا تاما بين الحداثة والتقاليد، بينما يعتقد البعض الآخر أن الحداثة لا تعني القضاء التام على صفات المجتمع التقليدية[٤], في الشرق الاوسط هناك العديد من الأشياء التي تؤثر سلبا على تطور المجتمعات مثل هي الجمود، واللامبالاة ، والاتكالية ، والهدر ، وما إلى ذلك. وهناك

[١] رائد شهاب احمد: الدور الرقابي البرلمان العراقي على الاداء الحكومي، بحث غير منشور في الندوة العلمية الرابطة للتدريسيين الجامعيين في العراق، بيروت، ٢٠٠٩، ص ٨٦

[٢] حسن تركي عمير: اشكاليات التحول الديمقراطي في العراق دراسة في الديمقراطية التوافقية، جامعه ديالى، كليه القانون والعلوم السياسية، مجله ديالى، العدد ٥٨، ٢٠١٣، ص ١٣٥

[٣] سلوان فوزي العبيدي: المدخل الى الأنثروبولوجيا الثقافية ,مؤسسة دار الصادق الثقافية للطباعة والنشر والتوزيع , العراق ,دون سنة نشر , ٢٠١٦ ,ص١٢

[٤] عبد الغني عماد: سيسيولوجيا الثقافة والاشكاليات من احداثه الى العولمة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٦، ص ٥٠

بعض القيم والمعتقدات والعادات التي قد لا تتناسب مع الواقع العراقي المتغير الذي يشهد ازدواجية التقليدية والحداثة معاً.[١]

لا يتبع المجتمع خطا مستقيما واحدا من التقليد إلى الحداثة ، وليس كل ما هو تقليدي ضار بالتنمية ، وليس كل ما هو حديث وعصري يشجع ويحفز التنمية ، ويجب أن يتم التمييز بين الجهل والحداثة المرتبطة بالتقاليد والتراث الثقافي الاجتماعي في المجتمع الذي يتسم بالتراث الفكري للتنوع الثقافي.[٢]

٢-التخلف :

يعد التخلف ظاهره مشابه لظواهر اخرى ذات ابعاد تاريخيه مرتبطة بحركة الاستعمار الاوروبية والتي بدأت منذ بداية القرن السادس عشر وان استغلال المستعمرين لموارد وثروات بلد ما بطريقة بشعة يعيق من امكانيه البلد المستهدف في تطوير نفسه لأنه يعد تابع للبلد المستعمر وبالتالي يخلق منطقه متخلفة وغير متطورة في العالم .[٣]

كما يعرف التخلف الاجتماعي بمفهومه العام على انه نتيجة حتميه لتمسك الافراد والجماعات بالأنماط الاجتماعية القديمة والموروثة وعدم رغبتهم في التجديد.[٤]

من الملاحظ المتعايش في واقع المجتمع العراقي اليوم اننا نجد ان الكثير من العادات والتقاليد المنقولة من الماضي اصبحت تعبر عن شكل من اشكال التخلف الاجتماعي بل اصبح العديد منها سبب من في الكثير من المشكلات الاجتماعية.[٥]

الفصل الثالث

الوسائل الكفيلة بمعالجة معوقات التنمية الاجتماعية في محافظة بابل

بعد أن بينا معوقات التنمية الاجتماعية في مجتمعنا وما يمكن ان تسبب من مخاطر مستقبلية واثار سلبية انعكست على واقع المحافظة في كافة جوانبها ,لذا تقتضي الضرورة العلمية هنا تبني استراتيجية موجهة تكفل الى حد ما إدارة تلك الآثار أو المعوقات وصولا الى تقويضها , وهذا يتطلب دون ادنى شك توظيف مقومات التنمية كافة واختزالها بشكل آليات ووسائل تحد من تلك

[١] طلال حامد خليل: اشكاليه التنوع الثقافي في المجتمع العراقي بين تقليديه المجتمع وسراب الحداثة، رساله ماجستير غير منشوره، جامعه ديالى، كليه القانون والعلوم السياسية، العراق، ٢٠٢٠، ص ٣٣

[٢] محمود الذوادي: المقدمة في علم الاجتماع الثقافي برؤيه عربيه اسلاميه،، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، ٢٠١٠، ص ١٨٣

[٣] عبد الرزاق محمد الدليمي: الاعلام والتنمية، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الاولى، ٢٠١٢، صفحه ٣١٢ ص ٣١٢

[٤] سليمان ملوكي: اشكاليه التخلف الثقافي والاجتماعي عند ملك بن نبي، مجله العلوم الانسانية والاجتماعية، العدد ١١ ديسمبر ٢٠١٦، ص ٢١٣

[٥] بسام وزناجي: الرواسب الثقافية ومظاهر التخلف في المجتمع الجزائري، جامعه الحاج لخضر باتنة، مجله انتر ولوجيا، مجلد خمسه، عدد ١٠، الجزائر، ديسمبر ٢٠١٩، ص ٢٤٦

المخاطر ومن اجل تحقيق أهداف التنمية وتنفيذ المشاريع المخطط لها دون معوقات تعرقل سير العملية التنموية .

١- تمتاز محافظه بابل بوجود العديد من النخب المثقفة في أغلب التخصصات العلمية العاملة في المؤسسات التعليمية والتربوية والصحية والإنتاجية والخدمية، التي توصف بأنها هيئات تخدم عملية التنمية الاجتماعية. وتعد هذه النخب بمنطق علم الاجتماع(صفوه غير حاكمه) يعول على تخصصاتهم وخبراتهم ومؤهلاتهم في النهوض بالواقع والوظائف الملقاة على عاتق المؤسسات و العاملين فيها، لذا من الواجب على القيميين الاستعانة بهذه النخب وتحميلها مسؤوليه اعداد خطط وبرامج تنموية شامله لكافه جوانب الحياه وان لكل فئه من هذه النخب المثقفة اقتراح ما يرونه مناسبا من قرارات ومشروع قرارات غايتها رفد ما يتعلق بالتنمية الاجتماعية من خطط لازمه تدفع بها مسار الفعل التنموي في محافظه بابل. وهذا الامر لم يكن محض خيال علمي بل له دلالات علمية واقعية يمكن التماسها من (أهمية النخبة المثقفة في تطور مجتمعاتها) سوسيولوجيا من بيان وظيفة النخبة المثقفة التي تمتلك ثقافة العمل الوظيفي الباعث للتغيير نحو الافضل على راس اهتماماتها.

٢- على الحكومة المحلية في بابل أن تستعين بالجامعات وتحديدا بالكوادر المتخصصة بالمجالات الهندسية والادارية والقانونية من أجل تشكيل مجلس استشاري للمحافظة بالقدر الذي يدعم المجال الثقافي ,والاجتماعي , والديني ,و السياسي ,والاقتصادي ,ويسمى(المجلس الاستشاري للنصح والارشاد للمحافظة) أو (المجلس الاستشاري) , والذي يضم النخب التعليمية من أجل استشارتها, ومن أجل أعداد خطط في كافة المجالات لتقديم عملية التنمية الاجتماعية في المحافظة فضلاً عن الإفادة منها في الكيفية التي يمكن من خلالها التخلص من المعوقات في كافة مجالاتها.

٣- على الجهات المعنية العمل على تحويل الخدمات الحكومية الى خدمات الكترونية أي تعمل على (رقمنة الخدمات) والذي يقصد به استعمال وسائل التكنولوجيا الحديثة في مكافحة الفساد من خلال تقليل التفاعل بين الموظفين والمواطنين وبالتالي تقلل فرص الفساد التي تتجسد وجود الإدارة السياسية لها الرغبة الصادقة لدى المسؤولين في خلق بيئة سياسية لمكافحة الفساد وتصفية آثاره التي عملت على إظهار خيبة أمل المجتمع ويأسه من مكافحة الفساد الإداري في مؤسسات الدولة، بكلمة اخرى يجب العمل على إشراك المواطنين من خلال المنظمات المدنية والمؤسسات المدنية ,والتربوية, والتعليمية ,والتثقيفية في الحملة ضد الفساد المالي والإداري.

٤- تتطلب عملية النهوض بالتنمية الاجتماعية في محافظة بابل الابتعاد عن الصراعات السياسية بين الكتل ومخرجات التعددية السياسية والحزبية , إذ تعدّ الصراعات السياسية ظاهرة طبيعية في أي نظام سياسي، وغالباً ما تنشأ بين الكتل والأحزاب السياسية حول مختلف القضايا

والمصالح. وتترتب عليها تحديات عدة منها صعوبة بناء الثقة بين الأطراف المتصارعة, قد يكون من الصعب على الأطراف الأضعف في الصراع المشاركة بشكل فعّال في عملية التفاوض ,و إن التعددية الحزبية جزء لا يتجزأ من الديمقراطية والحكم السياسي ولا يمكن القضاء عليها تمامًا. ومع ذلك توجد هناك عدة طرق للحد من تأثير التعددية الحزبية وتحقيق التوازن بين المصالح السياسية المختلفة وتتمثل في سعي الحكومات ومؤسسات الدولة إلى تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد وهذا سيؤدي إلى زيادة ثقة الجمهور في النظام السياسي ,وتقليل الاعتماد على الأحزاب السياسية لتحقيق المصالح الشخصية, يجب على الأحزاب السياسية والمجتمع المدني تعزيز التواصل والحوار والسعي إلى التوافق حول القضايا المهمة والحساسة من أجل تحقيق المصلحة العامة, و يجب أن تعمل الأحزاب السياسية بروح العمل الجماعي والتعاون لتحقيق أهدافها والاستجابة الشاملة لاحتياجات المجتمع, ويمكن الحد من تأثير التعددية الحزبية من خلال تشجيع المواطنين على المشاركة في الحياة السياسية والتصويت في الانتخابات واختيار القادة الذين يمثلون مصالحهم بفعالية وبوجه عام، ينبغي أن يكون الهدف من هذه الاجراءات هو تعزيز الديمقراطية وتعزيز المشاركة الشعبية في صنع القرار السياسي دون تقويض الحقوق الأساسية للمواطنين . و تُعدّ استراتيجية الصراعات السياسية أداة مهمة لإدارة الصراعات بشكل سلمي وتحقيق التعاون بين مختلف الكتل والأحزاب السياسية ولكن من الصعب تحقيقها وذلك لان الصراعات السياسية مستمرة في المجتمع ولا يمكن القضاء عليها أو الحد منها .

٥-على الحكومة المحلية في محافظة بابل وضع استراتيجية محلية كفؤة تطور من قطاع السياحة في كافة مجالاتها سواء كانت دينية أم تاريخية أم ترفيهية ..الخ , أن بابل تزخر بالعديد من الأماكن السياحية ودور العلماء والمواقع الاثرية لذا على الجهات المعنية الاهتمام بهذه المواقع وحمايتها من الاضرار والتصدع والانهيار, وذلك من أجل إيجاد صناعة سياحية تكون راقية فتكون رافداً اقتصاديا في المجتمع ,وكذلك الاهتمام بالتدريب السياحية والفندقة على اساس الاحتياجات الفعلية لقطاع السياحة من خلال توفر كوادر مؤهلة قادرة على العمل في هذا المجال , ومن أجل النهوض بالواقع السياحي في محافظة بابل يجب تحسين شبكة الطرق والمواصلات المؤدية الى هذه المواقع بالإضافة الى ان المحافظة بحاجة الى انشاء مطار لما له دور كبير وفعال في تنشيط السياحة , وكذلك وضع خطط تنموية متتابعة للمناطق غير المستغلة في السياحة والعمل على زيادة الفنادق والتشجيع على عملية الدعاية الاعلامية للسياحة في كافة جوانبها الدينية والاثرية الترفيهية من أجل جلب السياح اليها .

ختاماً يمكن لمحافظة بابل أن تعمل على توطين الاستثمار الخارجي و الإفادة من تجارب الدول الاخرى بغية النهوض بقطاعاتها كافة وتعزيز مشروعات التنمية بكافة مجالاتها وهذا بحد ذاته

يعزز الجوانب الايجابية التي اوردناها في النقاط اعلاه وهنا نكون امام استراتيجية محلية كفؤة تعزز الدور التنموي الذي ينهض بواقع محافظة بابل في كافة مجالاتها.

النتائج التي توصلت اليها الدراسة

١-أظهرت الدراسة بأن الانتماءات الحزبية لبعض المسؤولين تأثير على عمليات التنمية الاجتماعية ,إذ ترى الباحثة أن الأحزاب تركز على مصالحها الخاصة بدلاً من مصالح المجتمع العامة مما يعيق ويؤخر تنفيذ المشاريع التنموية .

٢-تبين ان المسؤولين في المحافظة يكونوا مدركين لنقص وقلة الخدمات , وذلك بسبب الواقع المأزوم الذي تعيشه المحافظة اليوم المتمثل بنقص الخدمات الصحية والتعليمية ورداءة خدمات البنى التحتية في المحافظة والتي قد تكاد ان تكون معدومة , هناك العديد من المعوقات التي تواجه عملية تحسين الخدمات في المحافظة والتي تتمثل في الفساد المالي والاداري ونقص في الموارد المالية وغيرها العديد من التحديات .

٣-أظهرت الدراسة ان هناك دعم متوسط للمشاريع التنموية من قبل الحكومة المركزية في محافظة بابل وتستنتج الباحثة بأن هناك العديد من المشاريع المتلكئة في التنفيذ وواحد من الاسباب يكون عدم كفاية الميزانية المخصصة لها وعدم وجود الدعم اللازم من الحكومة المركزية

٤-تبين أن الجهات التي تمارس الضغط على المسؤولين عند توزيع المشاريع على المتنفذين هي جهات حزبية سياسية هذا ما نلاحظه في تعيين أشخاص غير أكفاء في مناصب أداريه سبب الدعم من جهة سياسية او حزبية معينة وايضا نلاحظ سيطرة هذا الجهات على المسؤولين عند تخصيص المشاريع نرى انها تخصص لشركات معينة تكون تابعة لحزب سياسي دون غيرها من الشركات الكفؤة

٥-أتضح من مؤشرات دراستنا بأن للعلاقات الرسمية وغير الرسمية للمسؤولين تأثير على خطط وبرامج التنمية , حيث وجدت الباحثة بأن تأثير العلاقات الرسمية وغير الرسمية على خطط ومشاريع التنمية تختلف على حسب المصالح المشتركة بين الطرفين وعلى حسب طبيعة العلاقات بينهما وهذا ما يؤدي الى عرقلة تنفيذ المشاريع التنموية في المحافظة.

ثانيا: التوصيات

بناءً على النتائج التي خلصت الدراسة , بالإمكان وضع مجموعة من التوصيات التي يمكن أن تسهم في الحد من معوقات التنمية الاجتماعية في المحافظة , ومن هذه التوصيات :-

١- يجب على الحكومة المحلية تقديم الدعم المالي لتمويل المشاريع والبرامج التنموية في المحافظة من أجل النهوض بواقعها وخاصة مشاريع الخدمات والبنى التحتية .

٢- توصي الباحثة بالالتفات الى مشاريع التنمية السياحية التي من خلالها يمكن أن يزهر مستقبل المحافظة, بما يؤدي الى جعلها مصدرا حيويا للتمويل وذلك من خلال استثمار المناطق السياحية , الاثرية والدينية والترفيهية , والتي تعد من المقومات الرئيسية للمحافظة , والعمل على تحسين الخدمات المقدمة للسياح القادمين للمحافظة أضافة الى يجب بناء فنادق جديدة من أجل الاستثمار.

٣- يجب على وزارة الصحة والجهات المعنية او الحكومة العمل على زيادة اعداد المؤسسات الصحية والملاكات الطبية والصحية , وخاصة في المناطق التي تعاني من نقص حاد فيها , بما يتماشى مع الزيادة السكانية في جميع المناطق وذلك من خلال وضع خطة مدروسة مسبقاً او الاستعانة بتجارب بعض الدول التي كانت ناميه ونهضت وذلك من أجل مواجهة متطلبات الزيادة السكانية في المحافظة .

٤- يجب إعطاء الوحدات التخطيطية الموجودة في المحافظة صلاحيات واسعة من أجل وضع الخطط التنموية في كافة مجالاتها وعلى المستوى المحلي .

٥- توصي الباحثة على المعنيين بتفعيل دور الأشراف والمتابعة لعمل الشركات المنفذة للمشاريع وتفعيل الرقابة الحقيقة على المشاريع من أجل الوصول الى الاهداف المنشودة وتطبيق الخطة التنموية بأفضل ما يمكن .

المصادر

١. ابراهيم مصطفى , احمد حسن الزيات وأخرون, معجم الوسيط , مكتبة المرتضوى , ط٢ ,١٢٢٧هـ .

٢. ابن منظور , لسان العرب , حرف الميم , مادة نما , ج ١٤ , ط١ , بيروت , دار صاد , ٢٠٠٣

٣. ابو الحسن عبد الموجود إبراهيم أبو زيد : التنمية الاجتماعية وحقوق الانسان , المكتب الجامعي الحديث ,٢٠٠٩ .

٤. احمد زكي بدوي , معجم مصطلحات العلوم الاقتصادية , دار الكتاب المصري ,القاهرة , ١٩٨٤ م .

٥. احمد علي الحاج محمد : التخطيط التربوي الاستراتيجي "الفكر والتطبيق " , الطبعة الاولى , الاردن , دار المسار للنشر والتوزيع , ٢٠١١م .

٦. اكرم عبد القادر بدر الدين: الاستقرار السياسي في مصر(١٩٥٢- ١٩٧٠)، مجله السياسة الدولية، مؤسسه الاهرام، القاهرة، العدد ٦٩، تموز، ١٩٨٢.

٧. باقر سلمان النجار: الديمقراطية العصبية في الخليج العربي، دار الساقي للطباعة والنشر، بيروت، ٢٠٠٨.

٨. بسام وزناجي: الرواسب الثقافية ومظاهر التخلف في المجتمع الجزائري، جامعه الحاج لخضر باتنة، مجله انتر ولوجيا، مجلد خمسه، عدد ١٠، الجزائر، ديسمبر ٢٠١٩.

٩. بيومي محمد ضحاوي : رضا ابراهيم , التخطيط الاستراتيجي في التعليم "رؤى مستقبلية ونماذج تطبيقية " , دار الفكر , القاهرة ,٢٠١١م .

١٠. حسان خضر: الاستثمار الاجنبي المباشر، تعاريف وقضايا، المعهد العربي للتخطيط، سلسله جسر التنمية العدد ٣٢، الطبعة الرابعة، الكويت، ٢٠٠٤.

١١. حسن تركي عمير: اشكاليات التحول الديمقراطي في العراق دراسة في الديمقراطية التوافقية، جامعه ديالى، كليه القانون والعلوم السياسية، مجله ديالى، العدد ٥٨، ٢٠١٣.

١٢. حسن كريم الذبحاوي : مناخ الاستثمار في العراق، بحث منشور في محله الفري للعلوم الاقتصادية والادارية، كليه الادارة والاقتصاد، جامعه الكوفة، المجلد الخامس، العدد ٢٣، السنه الثامنة، ٢٠١٣.

١٣. حسين محمد عودة, أحمد مجيد : أثر الاختيار في الموارد البشرية لتحقيق أهداف التخطيط الاستراتيجي (دراسة ميدانية لآراء فنادق النجف الاشرف ,مجلة الادارة والاقتصاد ,ع٧٤ ,العراق ,٢٠٠٩ .

١٤. رائد شهاب احمد: الدور الرقابي البرلمان العراقي على الاداء الحكومي، بحث غير منشور في الندوة العلمية الرابطة للتدريسيين الجامعيين في العراق، بيروت، ٢٠٠٩.

١٥. رضا عبد الجبار، فاهم محمد جبر: نمو السكان في العراق والعوامل المؤثرة فيه للمده(١٩٧٧_ ٢٠٠٧) جامعه القادسية، كليه الاداب، قسم الجغرافيا، ٢٠٠٨.

١٦. زين العابدين محمد الدباج: الفساد الاداري والمالي والاستثمار الاجنبي المباشر(دراسة تحليليه لحاله العراق)، مركز العراق للدراسات، بغداد، ٢٠١٧.

١٧. سعود بن حسين الزهراني , مشكلات التنمية الاجتماعية في المملكة العربية السعودية , ط١ , ١٤٢٦ هـ ,٢٠٠٥ م .

1. Hussein Muhammad Odeh, Ahmed Majeed: The impact of selection on human resources to achieve strategic planning objectives (a field study of the opinions of hotels in Najaf Al-Ashraf, Journal of Management and Economics, No. 74, Iraq, 2009.

2. Raed Shihab Ahmed: The supervisory role of the Iraqi Parliament on government performance, unpublished research at the scientific symposium of the Association of University Teachers in Iraq, Beirut, 2009.

3. Reda Abdul-Jabbar, Fahim Muhammad Jabr: Population growth in Iraq and the factors affecting it for the period (1977_2007), Al-Qadisiyah University, College of Arts, Department of Geography, 2008.

4. Zain Al-Abidin Muhammad Al-Dabbaj: Administrative and financial corruption and foreign direct investment (an analytical study of the case of Iraq), Iraq Center for Studies, Baghdad, 2017.

5. Saud bin Hussein Al-Zahrani, Problems of Social Development in the Kingdom of Saudi Arabia, 1st edition, 1426 AH, 2005 AD.

6. Ahmed Zaki Badawi, Dictionary of Economic Sciences Terms, Dar Al-Kitab Al-Masry, Cairo, 1984 AD.

7. Ahmed Ali Al-Hajj Muhammad: Strategic Educational Planning "Thought and Application", first edition, Jordan, Dar Al-Masar for Publishing and Distribution, 2011 AD.

8. Akram Abdel Qader Badr El-Din: Political Stability in Egypt (1952-1970), International Politics Magazine, Al-Ahram Foundation, Cairo, Issue 69, July, 1982.

9. . Baqir Salman Al-Najjar: Neurotic Democracy in the Arabian Gulf, Dar Al-Saqi for Printing and Publishing, Beirut, 2008.

Bassam Zanaji: Cultural sediments and manifestations of backwardness in Algerian society, Hajj Lakhdar University, Batna, Interology Magazine, Volume Five, Issue 10, Algeria, December 2019.

10. Bayoumi Muhammad Dahawi: Reda Ibrahim, Strategic Planning in Education, "Future Visions and Applied Models," Dar Al-Fikr, Cairo, 2011 AD.